شكوك حول مشاركتها في اجتماع القادة.. ودولة القانون تتهم علاوي بعرقلته

العراقية تجدد تعليق المفاوضات: ائتلاف المالكي يتراجع عن وعوده

متابعة/ المدى

أعلنت القائمة العراقية، الخميس، عن تعليق المفاوضات مع ائتلاف دولة القانون، عازية السبب إلى غياب "التوافق" في تصريحات أعضائه، فيما أكدت المشاركة في اجتماع رئيس الجمهورية جلال الطالباني المقبل.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الدملوجي قولها"، إن "القائمة علقت مفاوضاتها مع ائتلاف دولة القانون بسبب عدم وجود توافق في تصريحات الأخير"، مبينة أنه "تم الاتفاق على التوازن السياسي خلال الاجتماع الأخير لقادة الكتل السياسية، إلا أن دولة القانون تراجعت في اليوم الثاني من دون معرفة الأسباب".

وأكدت الدملوجي أن "العراقية ستشارك في اجتماع قادة الكتل السياسية المقبل الذي سيعقد في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني"، مشيرة إلى أن "تصريحات المتحدث باسم قائمة تجديد لإحدى الوكالات الصحافية حول عدم مشاركة العراقية في اجتماع الطالباني المقبل غير صحيحة ولا تمثل رأي العراقية".

واعتبر التحالف الكردستاني، أمس الاول، أن اجتماع قادة الكتل السياسية المقبل سيكشف عن الجهة التي لا ترغب بتنفيذ بنود اتفاقية أربيل، مشيراً إلى أن الكتل تبحث مسألة تشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية العليا وسبل تفعيل دوره بالتوازي مع مؤسسات الدولة، إضافة إلى عدد من الملفات الأخرى المطروحة في الاتفاقية.

من جانبه، اتهم عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون شاكر الدراجي القائمة العراقية بالاستمرار في رفع سقف مطالبها اثناء عقد كل اجتماع جديد للكتل السياسية.

وقال الدراجي لوكالة الخميس ان " القائمة العراقية تلجأ الى فتح ملفات جديدة حين يتم التوصل الى حل بعض الملفات العالقة معها".

واضاف ان " العراقية بدأت تطالب بمطالب بعضها يخالف الدستور كمطالبتها بان لا يتم نقل فرقة عسكرية من مكان الى اخر الا بعد موافقة مجلس السياسات وهو تدخل في صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة التي كفلها له الدستور".

وأوضح ان"هدف القائمة من وراء هذه التصرفات هو محاولة منها لعرقلة عمل الحكومة وابقاء الوضع السياسي تحت ضغط المشاكل والابقاء على المشاكل لحين انتهاء الدورة الانتخابية الحالية".

إلا إن عضو القائمة العراقية شاكر كتاب قال: ان القائمة العراقية قد لا تحضر الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية وان هذا الاحتمال مطروح .

وقال كتاب في تصريح خص به وكالة كل العراق أمس الأول" اننا علقنا حواراتنا مع ائتلاف دولة القانون وبناء على ما موجود من خلافات بين القائمتين المتكررة، فقد نعلق حضورنا الاجتماع الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طلباني".

وأضاف ان" القائمة العراقية لا تريد حضور اي اجتماع دون نتائج تذكر"، مبيناً ان "ما تسعى إليه دولة القانون هو إرباك الوضع السياسي".

يشار الى ان القيادي في ائتلاف دولة القانون وعضو مجلس النواب عن التحالف الوطني حسين الصافي اكد ان الأزمة الحالية مبالغ بها من قبل العراقية لانها حصلت على جميع الاستحقاقات الانتخابية .

وتسأل الصافي في حديثه سابق لـ" المدى" عن اية شراكة تتحدث عنها العراقية ؟ ، موضحا ان على القائمة العراقية ان تبتعد عن لغة التصعيد لان هذه القضية غير مجدية ولا تحقق اي مكسب للعملية السياسية .

وبشأن دعوة رئيس الجمهورية قادة الكتل السياسية للحوار واكتمال ما تبقى من حوارات بشان المسائل العالقة قال الصافي :إن طاولة الحوار هي الحل الامثل للخروج من الأزمة خصوصا وان جميع القوى السياسية أيدت هذه الدعوات وباركتها .

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون في تصريحات له أمس إن رئيس الجمهورية جلال طالباني أجّل اجتماع قادة الكتل السياسية أسبوعين كي يستمع إلى تصريحات القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون وبقية الأطراف، مؤكداً أن الاجتماع المقبل، الذي سيحضره رؤساء الكتل السياسية والمسؤولون في الدولة، سيكشف الجهة التي لا ترغب بالاستمرار في اتفاقية أربيل.

وأضاف السعدون أنه لا يمكن التعليق على المباحثات التي تدور خلال اللقاءات الخاصة بين العراقية ودولة القانون ، مشيراً إلى أن المباحثات الجارية بين الكتل السياسية تدور حول مجلس السياسات الاستراتيجية العليا وتفعيل دوره بالتوازي مع مؤسسات الدولة، إضافة إلى قوانين المساءلة والعدالة والعفو العام وملفات أخرى مذكورة في اتفاقية أربيل.

وعقد قادة الكتل السياسية، في حزيران الماضي، في منزل الطالباني اجتماعاً بغياب زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، فيما عقد الاجتماع الثاني في التاسع من تموز الحالي، بحضور قادة وممثلي الكتل السياسية ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم والنجيفي وعلاوي، حيث توصل المجتمعون إلى قرار يقضي بتشكيل لجنة من قبل الكتل السياسية لمتابعة اتفاقات أربيل وحل المشاكل العالقة.

وتصاعدت الأزمة السياسية التي يشهدها العراق منذ أكثر من عام وشهرين بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، والتي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها كما تحرض على الطائفية وتعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المئة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

الموارد المائية: نلجأ إلى الآبار لمعالجة أزمة الوند

متابعة/ المدى

أكدت وزارة الموارد المائية ان العراق يسعى خلال الفترة القليلة المقبلة لإيجاد حل نهائي لمشكلة المياه المشتركة مع دول الجوار.

وقال وزير الموارد المائية مهند السعدي :ان المجلس الوطني الاعلى للمياه الذي يعتزم العراق تشكيله قريبا سيسهم في حل جميع تلك المشاكل من خلال الضغط على دول الجوار اقتصاديا و سياسيا و اجبارها على توقيع اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه.

وأكد الوزير العراقي ان وزارة الموارد المائية ستعمل على ايجاد حلول بديلة لمسألة شح المياه في المناطق الحدودية مع دول الجوار من خلال حفر الابار، وبناء سدود صغيرة للاستفادة من مياه الفيضانات.

وكانت وزارة الموارد المائية قد طلبت من وزارة الخارجية العراقية استدعاء السفير الإيراني في العراق وإبلاغه باحتجاج الحكومة العراقية على قيام ايران بقطع مياه نهر الوند.

وقال وزير الموارد المائية العراقي: ان الجانب الايراني قام مؤخرا ببناء خمسة سدود لتحويل مياه نهر الوند لاراضيه ومنعها من الدخول للعراق، مضيفا ان هذا الامر تسبب في انخفاض مناسيب النهر بشكل كبير وبالتالي تأثر القرى والاراضي الزراعية القريبة من الحدود مع ايران.

حيث ينبع نهر الوند من الأراضي الإيرانية، ويدخل العراق من خلال مدينة خانقين، ويعتبر شريان الحياة لهذه المدينة بوصفه المصدر الرئيس والحيوي للأنشطة الزراعية كافة.

ودعا السعدي الحكومة الايرانية الى مراعاة الاتفاقات والاعراف الدولية التي تنص على ضرورة استخدام المياه المشتركة بين البلدين من دون إلحاق الضرر بالطرف الاخر.

واتهمت القائمة العراقية، الحكومة الاتحادية بالضعف في التعامل مع دول الجوار، فيما خرج ما يقارب ألف متظاهر في قضاء خانقين للتنديد بقطع إيران مياه نهر الوند، وقاموا بقطع معبر المنذرية.

وتقول النائبة عن ائتلاف العراقية ناهدة الدايني في اتصال هاتفي مع "المدى" مطلع الاسبوع الماضي: إن مناشدات كثيرة أتت لها من المناطق المحيطة بنهر الوند لتعرض الكثير منها إلى الجفاف، موضحة "أن حربا اقتصادية تشن على العراق من دول الجوار ابتداء من تركيا التي قطعت المياه في إحدى الفترات، وكذلك الحال بالنسبة للكويت التي تطاولت كثيراً على الحدود العراقية، وصولا إلى إيران"، وتشدد على أن مشكلة الوند ليست بالجديدة، بل إنها ابتدأت منذ سنتين حين عمدت حكومة طهران على قطعه ومن ثم أعادت المياه له، وقد عادت الكرة قبل أيام، منتقدة دور الحكومة الضعيف بالقول "عادة ما تعتمد السياسة الخارجية العراقية على الدبلوماسية المفرطة وتفتقد الحزم، ما أدى بهذه الدول إلى استغلال الأمر والتدخل والتطاول على العراق، فضلا عن المشاكل السياسية الداخلية التي يعاني منها المشهد العراقي والتي ألقت بضلالها على العلاقات الخارجية".

وكانت وزارة الموارد المائية قد أعلنت أمس الأول أن إيران أوقفت دون سابق إنذار منابع نهر الوند الداخل للأراضي العراقية وبشكل كامل.

واعتبر مدير عام المشاريع علي هاشم أن الأمر مؤثر على واقع المياه والزراعة في المناطق التي يمر بها النهر.

وأضاف أن العراق يدخل إليه ٧م/ثا في المرحلة السابقة، أما الآن فقد وصلت النسبة إلى ٠م/ثا أي إيقاف تام وبصورة مفاجئة، موضحا أن وزارة الموارد المائية أبلغت الخارجية بضرورة إقناع إيران بعدم تغيير مجرى الوند وإنشاء السدود عليه لان ذلك يؤثر سلبا على واقع المياه.

وتبحث الدايني وهي عضو اللجنة الاقتصادية عن حلول نهائية لمشاكل المياه مع إيران حتى لا تتعمد الأخيرة في التجاوز على حق بغداد، وتضيف في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "على طهران التعامل بالمثل مع العراق لأننا ندخل كل يوم عشرات الآلاف من الزوار إلى البلاد من خلال معبر المنذرية ونسوق الكثير من بضائعها في أسواقنا فليس من العدل أن تحارب اقتصادنا بهذه الطريقة".

في حال عجز الحكومة وعبر وسائلها الدبلوماسية في إيجاد حل وإعادة مياه الوند، سوف تقترح الدايني على مجلس النواب إرسال وفد برلماني للتفاوض مع طهران لعله يقنعها في إرجاع المياه إلى نهر الوند.

وقطع المئات من المتظاهرين طريقا استراتيجيا يربط العراق بإيران، احتجاجا على استمرار السلطات الإيرانية بقطع مياه نهر الوند.

وفي غضون ذلك، يؤكد متخصصون في مجال القانون الدولي أن السبيل الوحيد في إقناع إيران لإرجاع المياه إلى نهر الوند عن طريق العلاقات السياسية المشتركة بين الجانبين، إذ ينفي أستاذ القانون الدولي في جامعة بغداد هادي المالكي إمكانية لجوء العراق إلى القضاء الدولي و محكمة العدل الدولية في هذه القضية لعدم وجود ما اسماه المالكي بالولاية الإجبارية التي يستطيع من خلالها العراق مخاصمة إيران قضائيا أمام هذه المحكمة.

ويقول أستاذ القانون الدولي لـ"المدى" إن إيران غير ملزمة بالحضور إلى هذه المحاكم في حال رفع دعوى عليها لعدم وجود ما يلزمها في الحضور، لافتا الى ان الحل الوحيد يكون عبر العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الطرفين.

"لا يجوز لحكومة طهران بأي شكل من الإشكال قطع النهر"، ويبين المالكي "إن القانون الدولي يحرم على أي دولة قطع أو تحويل مجرى نهر ممتد بين دولتين، وان إيران ارتكبت بهذا الفعل انتهاكا فاضحا للقانون والأعراف الدولية".

عمليات اعتقال المشتبه بهم مستمرة في جميع المحافظات

القوات الأمنية تبحث عن مفخخة في "أبو غريب"

متابعة/ المدى

أفاد مصدر في الشرطة العراقية، أمس الخميس، بأن قوات مشتركة من الجيش والشرطة اتخذت إجراءات أمنية مشددة غرب العاصمة بغداد بحثاً عن سيارة مفخخة.

وقال المصدر في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "الأجهزة الأمنية حصلت على معلومات استخبارية تفيد بدخول سيارة مفخخة إلى قضاء أبو غريب لاستهداف تجمعات المدنيين والقوات الأمنية".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوات مشتركة من الجيش والشرطة العراقية انتشرت بكثافة في مناطق القضاء المختلفة ونفذت دوريات راجلة للبحث عن السيارة المفخخة".

وشهد قضاء أبو غريب، في الـ١٢ من تموز الحالي، انفجار سيارة مفخخة استهدفت تجمعاً لعناصر الشرطة العراقية في منطقة السميلات الواقعة شمال غرب أبو غريب، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الصحوة وإصابة أربعة آخرين ومدني.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات الأخرى تشهد منذ آذار الماضي تصعيداً بأعمال العنف التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين يتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

وفي البصرة افاد مصدر في الشرطة ، بأن قوة أمنية ابطلت مفعول ثلاث عبوات ناسفة متطورة على شكل قوالب خرسانية تستخدم في رصف الطرق، شمال البصرة، مرجحا أن تكون العبوات معدة لاستهداف القوات الاميركية.

وقال المصدر في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "قوة من الشرطة عثرت، صباح امس، على ثلاث عبوات ناسفة كانت معدة للتفجير وموضوعة على جانب طريق خارجي في منطقة السويب في قضاء القرنة، مبيناً أن "وزن العبوة الواحدة يبلغ ٢٠ كغم، ومغلفة بالاسمنت ومشابهة للقطع الكونكريتية التي تستخدم في رصف جوانب الطرق".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة من مديرية مكافحة المتفجرات أبطلت مفعول العبوات، من دون وقوع خسائر بشرية او مادية"، مشيرا إلى أن "عملية العثور استندت إلى معلومات إستخبارية دقيقة".

ورجح المصدر أن "يكون الهدف من وضع العبوات هو استهداف دوريات أميركية تسلك ذلك الطريق بشكل مستمر". وفي سياق متصل، في ديالى فاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، الخميس، بأن قوة أمنية اعتقلت تسعة أشخاص بينهم خمسة مطلوبين بتهم إرهابية وجنائية خلال عملية أمنية نفذتها في مناطق متفرقة من المحافظة.

وقال المصدر إن "قوة من الشرطة نفذت، صباح امس، عملية دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وقضاء المقدادية، وناحية جلولاء، وناحية بني سعد، مما أسفر عن اعتقال تسعة أشخاص بينهم خمسة مطلوبين بتهم جنائية ووفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى احد المراكز الأمنية للتحقيق معهم".

وشهدت ديالى، امس الخميس ، إصابة مدني بهجوم مسلح نفذه مجهولون في قضاء الخالص، ١٥ شمال بعقوبة.

يذكر أن المصادر الأمنية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، تشير إلى أن شهر تموز الحالي، شهد اعتقال أكثر من ١١٥ شخصا بينهم مطلوبون للقضاء بتهم إرهابية وجنائية.

و في كركوك فاد مصدر في شرطة المحافظة ، ، بأن مدنياً قتل وأصيب آخران بانفجار عبوة ناسفة جنوب غرب كركوك.

وقال المصدر إن" عبوة ناسفة انفجرت، صباح اليوم، مستهدفة سيارة مدنية لدى مرورها على طريق كركوك ناحية الرياض بالقرب من قرية السعدونية (٥٥كم جنوب غرب كركوك)، مما أسفر عن مقتل سائقها وإصابة مدنيين اثنين كانا برفقته بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بالسيارة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقاً أمنياً على منطقة الحادث ونقلت الجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش للبحث عن منفذي التفجير".

وشهدت كركوك، أمس الاول، اعتقال ١٤ شخصاً يشتبه بانتمائهم للجماعات المسلحة في منطقة العمل الشعبي، شمال غرب كركوك، فيما عثر على جثتين، رجل وزوجته، قتلا رمياً بالرصاص وسط منزلهما في منطقة رحيم آوه شمال كركوك.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون